برهوم جرايسي*

«الغاز الإسرائيلي» : مليارات لحيتان المال والذرائع «أمنية وسياسية»

اتفاقية إدارة حقول الغاز التي أبرمتها الحكومة الإسرائيلية مع أكبر شركتي احتكار ترفع كافة القيود الاقتصادية، وتجعل الحصة الأكبر من الأرباح في جيوب أصحاب الشركات *اكتشاف حقل الغاز المصري الضخم، وانهيار أسعار النفط في العالم يخفض التوقعات الإسرائيلية للمردود *في المقابل فإن الأزمة السياسية التركية الروسية فتحت آفاق استيراد تركيا لـ«الغاز الإسرائيلي» *احتمالات كبيرة لتصدير الغاز لقبرص واليونان بينما العراقيل تواجه تصدير الغاز إلى مصر والأردن

تشهد إسرائيل منذ حوالي ثماني سنوات جدلا صاخبا، تصاعد طيلة الوقت، ووصل إلى حدّ الالتماسات إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، حول مضمون اتفاقيات إدارة حقول الغاز التي تسيطر عليها إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط. وفي مركز الجدل أن الاتفاقيات التي أبرمتها الحكومات الإسرائيلية حتى بعد تعديلها، تغدق على الشركات المحتكرة لهذه الحقول عشرات مليارات الدولارات، وأن حصة الخزينة العامة أقل بكثير مما يجب، وهذا يأتي على حساب الجمهور.

ووقفت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بشكل واضح، إلى جانب حيتان المال المالكين للشركات المحتكرة، وكان هذا النهج أكثر وضوحا في الحكومات الثلاث الأخيرة التي يرأسها بنيامين نتنياهو، إذا اختلق ذرائع سياسية خارجية، وأكثر منها «أمنية» لتبرير استخدامه لأول مرة، بندا في القانون يجيز له كوزير للاقتصاد، أيضا، سحب الصلاحيات من المفوض على قيود الاقتصاد، الذي اعترض على حجم الاحتكار

(*) باحث في الشؤون الاقتصادية.

في حقول الغاز، بهدف اقرار الاتفاقيات الاستثنائية، التي تبقي على الاحتكارات الضخمة.

كما توقعت إسرائيل مع اكتشاف الحقول الأكبر، في العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، انتعاشا استثنائيا لاقتصادها، وللنمو الاقتصادي، ولكن متغيرات عدة طرأت خاصة في العام الماضي، الزمت بخفض التوقعات، وأبرزها انهيار أسعار النفط في العالم، ما سينعكس مباشرة على أسعار الغاز الطبيعي. وأيضا اكتشاف مصر لحقل غاز ضخم، يوازي مخزون الغاز فيه، تقريبا مجموع الغاز في جميع الحقول التي تسيطر عليها إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط.

خلفيات ومخزون الغاز الطبيعي

حتى مطلع سنوات الألفين، لم يكن في إسرائيل استخدام للغاز الطبيعي لتوليد الطاقة، إلا بقدر هامشي. وفي العام ١٩٩٩، كان الاكتشاف الأول لحقل غاز في البحر الأبيض المتوسط؛ وفي موازاة ذلك، كانت إسرائيل في المرحلة الأخيرة من إبرام اتفاقية استيراد الغاز المصري، لاستخدامه في توليد الطاقة الكهربائية؛ واستمر استيراد الغاز حتى العام ٢٠١١. وتم التوقف تدريجيا عن استيراد الغاز المصري، في أعقاب سلسلة كبيرة من تفجيرات أنبوب الغاز في ذلك العام، حتى منتصف العام ٢٠١٢.

وفي العام ١٩٩٩، كان اكتشاف الحقل الأول في المياه الاقليمية الاقتصادية لإسرائيل في البحر الأبيض المتوسط، وأطلق على ذلك الحقل اسم «نوعا». وفي العام ٢٠٠٠، جرى اكتشاف حقل آخر، أطلق عليه اسم «ماري»، وكان أكبر من سابقه، بمخزون بلغ ٣٢ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وهذا ما سرّع عملية بدء الإعداد لمد أنبوب الغاز الطبيعي إلى الشاطئ، وصولا إلى محطات توليد الكهرباء الإسرائيلية.

وفي العام ٢٠٠٩ ولاحقا، كانت مرحلة اكتشاف الحقول الأكبر، ففي ذلك العام تم اكتشاف ثلاثة حقول، على بعد ٩٠ كيلومترا من شواطئ مدينة حيفا، ويقدّر مخزونها الإجمالي بنحو ٢٤٠ مليار متر مكعب، أحدها كان حقل «تمار». كما جرى اكتشاف حقلين صغيرين، مخزون واحد منها حتى ١٥ مليار متر مكعب، والثاني ٨ مليارات متر مكعب.

وفي العام ٢٠١٠، أعلنت شركة التنقيب عن النفط الإسرائيلية «ديلك كيدوحيم»، عن اكتشاف حقل «لفياتان»، وأن مخزونه المؤكد يصل إلى ٤٥٣ مليار متر مكعب، لنعرف لاحقا أن هذا الحقل وحده، فيه ما يقارب ٥٠٪ من إجمالي المخزون المقدّر والمعلن في الحقول التي تسيطر عليها إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط. وفي العام ٢٠١٢، جرى اكتشاف حقل آخر أطلق عليه اسم «تنين ١»، ويقدّر مخزونه بنحو ٣٠ ويقع على بعد ١٢٠ كيلومترا شمال غرب شواطئ حيفا.

وفي المجمل العام، تقول التقديرات إن إجمالي مخزون الغاز الطبيعي في الحقول التي تسيطر عليها إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط، يصل إلى ٩٨٨ مليار متر مكعب، بينما تقديرات شركات التنقيب

مشهد عام لحقل تامار

على ضوء الاكتشافات المتعددة، والتي لم يكن متوقعا حجمها، نشأ جدل حول الاتفاقيات التي أبرمتها حكومات إسرائيل تباعا، مع شركات التنقيب، وخاصة حول حصة الخزينة من العامة من مدخولات حقول الغاز، وبشكل خاص الاتفاقية مع الشركة الإسرائيلية «ديلك كيدوحيم»، والأميركية «نوبل إنيرجي»، اللتين تحتكران حقلي «لفياتان»، أكبر حقول الغاز المكتشفة، وحقل «تمار»، الثاني من حيث الحجم. كما دار الجدل، حول مدى التزام الشركات بالعمل على تطوير دائم للحقول، في إطار اتفاقية الاحتكار.

تتحدث عن ١١٨٠ مليار متر مكعب، بفارق ٢٠٠ مليار متر مكعب.

وحسب التقديرات الحالية، فإن توليد الطاقة الإسرائيلية بات يعتمد على أكثر من ٥٥٪ من الغاز الطبيعي، وحوالي ٤٠٪ من الفحم الحجري، والباقي من السولار والمازوت.

على ضوء الاكتشافات المتعددة، والتي لم يكن متوقعا حجمها، نشأ جدل حول الاتفاقيات التي أبرمتها حكومات إسرائيل تباعا، مع شركات التنقيب، وخاصة حول حصة الخزينة من العامة من مدخولات حقول الغاز، وبشكل خاص الاتفاقية مع الشركة الإسرائيلية «ديلك كيدوحيم»، والأميركية «نوبل إنيرجي»، اللتين تحتكران حقلي «لفياتان»، أكبر حقول الغاز المكتشفة، وحقل «تمار»، الثاني من حيث الحجم. كما دار الجدل، حول مدى التزام الشركات بالعمل على تطوير دائم للحقول، في إطار اتفاقية الاحتكار.

ففي العام ٢٠١٠، أقام من كان في حينه وزيرا للمالية يوفال شتاينتس لجنة أطلق عليه اسم «شاشينسكي»، على اسم رئيسها البروفسور ايتان شاشينسكي، كي تفحص من جديد مسألة الضريبة وحصة الخزينة العامة من استخراج الغاز. وأوصت اللجنة، بأن يتم رفع الضريبة الإجمالية على أرباح الغاز تدريجيا حتى ٥٠٪. ولكن الوصول إلى هذه النسبة يتم فقط بعد أن تستعيد الشركات كل ما استثمرته في التنقيب عن الغاز، بإضافة ٥٠٪ من حجم الاستثمار، ومن ثم يبدأ فرض هذه الضريبة.

وقالت اللجنة، إن هذا سيؤدي إلى زيادة مداخيل الضريبة سنويا بمليارات الشواكل (سعر صرف الدولار لدى اعداد التقرير في حدود ٣,٩ دولار للشيكل). ولكن كي لا تحدث هذه المداخيل قفزة كبيرة دفعة واحدة في مداخيل الضريبة، فقد اقترحت اللجنة في توصياتها إقامة صندوق خاص لها، وتتحول إلى ميزانية للاستثمارات الإسرائيلية في الخارج، بما يضمن استفادة الأجيال القادمة هي أيضا من ثمار هذه الحقول، في حال نضبت.

وحسب الاتفاقيات الجديدة المبرمة، فإن على واحدة شركات التنقيب أن تدفع ضريبة الشركات العادية على الأرباح، وهي حاليا ٢٥٪، ويضاف إليها نسبة ١٢,٥٪ تدفع للخزينة العامة، من سعر الغاز في الحقول، بمعنى ليس من سعر الغاز لدى وصوله إلى المشترين. ولكن جهات كثيرة اعتبرت أن نسبة ١٢,٥٪ هي هزيلة جدا، أمام حجم المخزون الإجمالي للغاز، وهذا ما جعل الجدل يحتد.

قضية حجم الاحتكارات

في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠١٤، رأى المفوض عن قيود الاحتكارات في وزارة المالية، ديفيد غيلو، أن حجم احتكار حقول الغاز للشركة الإسرائيلية «ديلك كيدوحيم»، التي صاحب الأسهم الأكبر فيها الثري إسحق تشوفا، والأميركية «نوبل إنيرجي»، اللتين تحتكران تقريبا حقلي «لفياتان» و«تمار»، إضافة إلى مساهمة الشركتين في حقول صغيرة أخرى، هو أكبر مما يسمح به القانون الإسرائيلي، وبناء عليه، فإن على الشركتين أن تبيعا بعضا من أسهمها في ذلك الحقلين. كما أراد غيلو، وفق الأنظمة القائمة، أن تنصاع الشركتان لكافة القيود التي ينص عليها القانون، ومن ضمنها الرقابة على الأسعار، وضمان رصد الميزانيات لتطوير الحقول التي تحت سيطرة الشركات.

ولاقى قرار المفوض معارضة شديدة من الشركتين، رافقتها تهديدات بسحب الاستثمارات، وأضافت الأميركية نوبل إنيرجي من عندها تهديدا بالتوجه إلى القضاء الدولي. ولاقت معارضة الشركتين، صدى لها لدى الحكومة الإسرائيلية، وبالذات من شخص رئيسها بنيامين نتنياهو، الذي أوصى بإجراء مفاوضات للتوصل إلى اتفاق شامل حول كامل العلاقة بين الحكومة والشركتين، تضمن رفع كافة القيود عن الشركتين، مع ضمان استثمارات لتطوير الحقول.

وكي يمرر نتنياهو هذا الاتفاق، أمام معارضة المفوض غيلو، طلب استخدام البند ٥٢ في قانون القيود الاقتصادية، والذي يسحب صلاحية القرار من المفوض إلى وزير الاقتصاد. لم يتم استخدام هذا البند

منذ أن تكشف حجم حقول الغاز أمام الجمهور الإسرائيلي، وخاصة على وقع اتفاقيات التنقيب التي لم تأخذ بالحسبان وجود هذا الكم من الحقول وهذا المخزون، تبين أن المردود المالي للخزينة العامة، هش نسبيا، ما قاد إلى حملة شعبية، بقيت متواضعة من حيث حجمها، ورغم ذلك فإنها أحدثت قلقا لدى الشركات المحتكرة، ولدى الحكومة.

في أي مرحلة، وما يطالب به نتنياهو، سيكون سابقة، رغم أنه قائم في القانون، لأن استخدامه يستلزم وجود أسباب تتعلق بما يسمى «مصلحة الأمن القومي»، التي سنقرأ تفسيرها لاحقا هنا.

وفي شهر أيار من العام الماضي ٢٠١٥، أعلن المفوض غيلو عن استقالته من منصبه، وكما قال فإن الاستقالة جاءت احتجاجا على الاتفاق المتبلور بين الحكومة والشركتين، واستخدام بند ٥٢ من القانون. فقد طالب غيلو بأن تبيع شركة «ديلك كيدوحيم» كافة أسمهما في الحقل الثاني من حيث الحجم، حقل «تمار» مقابل أن تستمر في الاحتفاظ بأسهمها في الحقل الأكبر «لفياتان»، بنسبة ٤٥٪ من أسهم الحقل.

بينما طالب غيلو شركة «نوبل إنيرجي» الأميركية، بأن تخفض أسهمها في حقل «لفياتان» من ٤٠٪ إلى نسبة ٥٪، كي تستمر في الاحتفاظ بأسهمها في حقل «تمار» وحقول صغيرة أخرى. ويذكر هنا أن الأسهم الباقية في «لفياتان» (١٥٪) تملكها شركة «رتسيو». كما طالب المفوض شركتي «نوبل إنيرجي»، و«ديلك كيدوحيم» بالتخلي كليا عن أسهمهما في حقلين صغيرين، وهما «كريش» و«تنين»، إضافة إلى فرض رقابة مباشرة على أسعار الغاز.

في حين، يقضي الاتفاق المتبلور بين الحكومة والشركتين، كما ذكر، بأن تبيع الإسرائيلية «ديلك كيدوحيم» كافة أسهمها في حقل «تمار»، وأن تخفض الأميركية «نوبل إنيرجي» أسهمها في تمار بنحو ١٠٪ فقط. كما شمل الاتفاق التزام الشركتين ببيع الأسهم في الحقلين الصغيرين، السابق ذكرهما. ومقابل هذا، سيبقى الوضع كما هو في حقل «لفياتان، بمعنى ٤٥٪ من الأسهم لشركة «ديلك كيدوحيم»، و٤٠٪ لشركة نوبل إنيرجي، و١٥٪ لشركة رتسيو.

وقال غيلو في بيان لوسائل الإعلام مع إعلان استقالته، إن الاتفاق المتبلور بين الحكومة والشركتين، لن يضمن المنافسة المفتوحة في قطاع الغاز، يضاف إليه إعفاء الشركتين من الرقابة على الأسعار، ما من شأنه أن يبقي الأسعار عالية.

الخلاف يتفاقم ويصل إلى المحاكم

منذ أن تكشف حجم حقول الغاز أمام الجمهور الإسرائيلي، وخاصة على وقع اتفاقيات التنقيب التي لم تأخذ بالحسبان وجود هذا الكم من الحقول وهذا المخزون، تبين أن المردود المالي للخزينة العامة، هش نسبيا، ما قاد إلى حملة شعبية، بقيت متواضعة من حيث حجمها، ورغم ذلك فإنها أحدثت قلقا لدى الشركات المحتكرة، ولدى الحكومة.

وقد وصل الأمر إلى حد السياسة، وحملات إعلانية ضخمة، اتهمت من يقف من وراء الحملة الشعبية لزيادة حصة الخزينة العامة، بأنهم «متآمرون» مع دول الطاقة، لإفشال مشروع الغاز الإسرائيلي. وكنا شاهدين مثلا، لإعلانات ضخمة في الصحف وفي الشوارع، تحمل صورا ورسومات لبعض قادة الحملة الشعبية، مثل النائبين السابقين البروفسور نعومي حزان من حزب «ميرتس»، والحاخام ملكيؤور، من حركة ميماد الدينية الليبرالية، وقد وضعت على رؤوسهم الكوفية والعقال، في إطار التحريض عليهم، ليتبين أن من يقف وراء هذه الحملة الإعلامية، كانت حركة «إم ترتسو» (إن شئتم) اليمينية المتطرفة، وتبين أكثر أن الحملة كانت بتمويل من صاحب أسهم شركة «ديلك كيدوحيم» إسحق تشوفا.

ولاحقا بعد صدور توصيات لجنة شاشينسكي، السابق ذكرها هنا. وبعد رفع حصة الخزينة العامة من إيرادات حقول الغاز، تراجع عنوان الحملة الشعبية الأساس، ليتركز الآن حول الاتفاق المتبلور بين الحكومة والشركتين الكبريين.

وفي شهر تشرين الثاني، اختار من كان وزيرا للاقتصاد، آرييه درعي، رئيس حزب «شاس» الديني المتزمت، التخلي عن وزارة الاقتصاد الضخمة، مقابل وزارة أخرى، معلنا موافقته على الاتفاق الحكومي، ولكنه لا يريد أن يُسجل على نفسه سابقة استخدام البند ٥٢ . وانتقلت الحقيبة لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لثلاثة أشهر، تم تمديدها لثلاثة أشهر أخرى في الأيام الأولى من شهر شباط ٢٠١٦، بالتصويت على القرار في الكنيست.

نتنياهو في «العليا» في قضية احتكارات الغاز

وبموجب القانون، فإن على الوزير الذي يريد استخدام البند ٥٢، أن يتشاور مع لجنة الاقتصاد البرلمانية، إلا أن موقفها ليس ملزما. وبعد جلسة التشاور، قررت عدة جهات التوجه بالتماسات إلى المحكمة العليا، ضد الاتفاق المتبلور. إذ تم تقديم أربعة التماسات إلى المحكمة العليا، مثلت سبعة أطر وهي: «المركز الأكاديمي للحقوق وإدارة الأعمال»، و«جمعية اقتصاد قادر على الحياة»، و«جمعية نزاهة الحكم»، و«جمعية الإنسان والطبيعة والقانون»، و«الطاقم الإسرائيلي لأجل الطاقة»، وحزب «ميرتس» وكتلة «المعسكر الصهيوني» البرلمانية.

وبعد أن قرر نتنياهو أن يسجل سابقة باستخدام البند ٥٢، قرر أن يسجل سابقة لأول مرة في تاريخ القضاء الإسرائيلي، وهو أن يرد بنفسه على الالتماسات، أمام المحكمة العليا، بصفته وزيرا للاقتصاد، وكان هذا يوم الأحد ١٤ شباط ٢٠١٦.

موقف نتنياهو

وقدم نتنياهو أمام المحكمة مرافعة استمرت زهاء ٤٠ دقيقة، محاولا فيها أن يشرح الدوافع التي جعلته يستخدم البند ٥٢، ويبرم الاتفاق المذكور. ويقول في الرد المكتوب على الالتماسات، الذي قدمه للمحكمة (مقاطع مركزية مختارة):

- لقد قررت استخدام صلاحياتي بموجب البند ٥٢ لقانون القيود الاقتصادية، بعد أن اقتنعت بوجود حاجة ضرورية، لإنقاذ قطاع الغاز الطبيعي في إسرائيل بسرعة، من الجمود الذي وصل اليه في أعقاب قرار المفوض السابق للقيود على الاقتصاد، بالتراجع عن مسودة الاتفاق الذي تبلور مع أصحاب الأسهم في حقلي «تمار» و«لفياتان»؛ وبعد أن اقتنعت، استنادا لوجهات النظر المهنية التي عُرضت علي، إلى استنتاج قاطع غير قابل للتأويل، بأن هذا الإجراء هو الأمر المطلوب، بمعنى الحيوي، بالذات في هذه الأيام، من نواحي السياسة الخارجية، ومن نواحي أمن الدولة.
- إن هذا الجمود، أو التأخير الكبير في تطوير الحقلين وتوسيعهما، من شأنه حسب رأيي، أن يؤدي إلى مس كبير بأمن الدولة وبعلاقاتها الخارجية، وأن يمنع الدولة من انتهاز الفرصة التي لن تتكرر، الماثلة أمامها في هذه المرحلة. وأنا أرى الفرص السياسية المهمة التي سيسمح بها اتفاق الغاز، لدولة إسرائيل في مجال تعزيز العلاقات الخارجية.
- أؤكد أن تأخير عملية التطوير سيبقي الدولة أمام حقل غاز واحد، وهو حقل «تمار»، الواقع تحت تهديد أمني، دون وجود أي بديل له. وفي هذه الحالة، بحسب رأيي، المبني على وجهات النظر التي عرضت علي، فإن الدولة ستكون أمام مشكلة المخزون، التي تشكل خطرا على أمن الدولة، وبضمن ذلك الخطر على أمن الطاقة لديها. وهذا لأنه منذ الآن، نصف الكهرباء في الدولة يجري توليدها بالغاز الطبيعي، وأي خلل في استخراج الغاز الطبيعي من حقل «تمار» قد يؤدي إلى مس خطير بتزويد الكهرباء لإسرائيل وبأمنها. والشرط الضروري جدا لحل مشكلة المخزون، هو إضافة حقول غاز أخرى، وحتى هذا لا يكفي.

  وبطبيعة الحال، فإن والوضع الحالي يمنع تسخير الغاز ليكون أداة للتعاون الإقليمي ودعم الحلفاء لإسرائيل في الشرق الأوسط.
- إن الإعفاء الذي منحته بموجب البند ٥٢ من قانون القيود

كرر نتنياهو خلال مرافعته الشفهية أمام المحكمة العليا يوم ١٤ شباط ٢٠١٦، عمليا النقاط المركزية، الواردة هنا، إلا أنه ادعى أنه بسبب التأخير، فإن الأردن ألغى اتفاقية الغاز مع إسرائيل، بعد التوصل إلى تفاهمات عامة حولها. ولكن بعد انتشار الخبر، تأكد في وسائل الإعلام الأردنية، ومنها صحيفة «الغد» في عددي يومي ١٥ و١٦ شباط ٢٠١٦، أن الاتفاق لم يتم الغاؤه، وهو ما زال مطروحا وقيد الفحص، فيما تطالب أوساط أردنية بإلغائه، من حيث المبدأ، وليس بفعل التأخير الذي حصل في إسرائيل، كما يدعي نتنياهو.

الاقتصادية، مرتبط بأنظمة استثنائية، وبموجبها على مالكي الأسهم في حقلي «تمار» و «لفياتان» أن يبيعوا أسهمهم في حقول أخرى، وهذا من أجل إعداد بنية تفسح المجال أمام المنافسة في مجال استخراج الغاز الطبيعي، وتقليص حجم الاحتكارات الكبرى، في قطاع الغاز وفي الاقتصاد ككل.

- لاحقا يذكر نتنياهو في رده المكتوب كيفية توجهه إلى لجنة الاقتصاد البرلمانية، بموجب ما يقتضيه القانون، بمعنى التشاور مع أعضائها قبل استخدام البند ٥٢، وقال «إن اللجنة التي غالبية أعضائها من المعارضة، عارضت بأغلبيتها استخدام البند ٥٢، إلا أنني لم اقتنع بتبريرات اعتراضهم».
- كما ذكرت (نتنياهو) سابقا، فإن الحاجة الأمنية، وحاجة دفع العلاقات الخارجية للدولة، هما جزء من أسس سياسة الحكومة في قطاع الغاز. وقبل عامين قررنا أن الدولة ستستثمر مليارات الشواكل، من أجل جهاز دفاعي عن حقول النفط. والحكومة برئاستي ترى بقطاع الغازك الطبيعي أداة جيوسياسية بالغة الأهمية، وأنا من خلال منصبي، أعمل الكثير في هذا المجال. وبناء عليه أطلب من المحكمة، رفض الادعاء بأن قراري قائم على تقديرات مصطنعة، من أجل تبرير استخدام بند القانون المذكور.
- بناء على ما تقدم، فإنه منذ أن قررت الحكومة التوقيع على الاتفاق، كانت تطورات سياسية بالغة الأهمية، تدور كلها حول اتفاق الغاز ومن ضمنها، (هنا يعدد نتنياهو بالتواريخ لقاءاته السياسية): التقيت في الأيام الأخيرة مع نائب الرئيس الأميركي جو بادين، ومع الرئيس القبرصي، ومع رئيس الحكومة اليونانية، وكل هذه اللقاء دارت حول قطاع الغاز الطبيعي. في حين تجري الحكومة اتصالات مع تركيا ومصر في هذا الشأن.

خلال مرافعته الشفهية أمام المحكمة العليا يوم ١٤ شباط ٢٠١٦، كرر نتنياهو عمليا النقاط المركزية، الواردة هنا، إلا أنه ادعى أنه بسبب التأخير، فإن الأردن ألغى اتفاقية الغاز مع إسرائيل، بعد التوصل إلى تفاهمات عامة حولها. ولكن بعد انتشار الخبر، تأكد في وسائل الإعلام الأردنية، ومنها صحيفة «الغد» في عددي يومي ١٥ و١٦ شباط ٢٠١٦، أن الاتفاق لم يتم الغاؤه، وهو ما زال مطروحا وقيد الفحص، فيما تطالب أوساط أردنية بإلغائه، من حيث المبدأ، وليس بفعل التأخير الذي حصل في إسرائيل، كما يدعي نتنياهو.

موقف المعترضين

في إطلاع على التماسات المعترضين الذين قدموا التماساتهم إلى المحكمة الإسرائيلية، يمكن تلخيصها في بعض البنود المركزية، أهمها بعد رفع نسبة إيرادات الخزينة العامة من حقول الغاز، هو المطالبة بضمان جهاز رقابة على الشركات الفاعلة، وجهاز الرقابة على الأسعار، اضافة إلى أمور أخرى.

ومما جاء في الالتماسات، أن عملية إبرام الاتفاق بين الحكومة وشركات التنقيب والاستخراج، جرى بعيدا عن أنظار الجمهور ومن دون مشاركته، وأبعد ما يكون عن أنظمة وقانون الشفافية. ويرى المعترضون أن الحديث لا يجري عن مجرد مشروع عابر، بل عما يصفه المعترضون، بـ «مشروع مرتبط بمصير الدولة، ولأجيال عديدة قادمة». ويرى المعترضون أن اتفاق الغاز لا يقدم أي ضمانات للحفاظ على مصلحة الجمهور، وأن ما ورد في الاتفاق بأن مصلحة الجمهور الإسرائيلي ستكون ماثلة أمام الشركات فيه سذاجة كبيرة، خاصة وأن الاتفاق لا ينص على عقوبات وبنود جزائية حقيقية، تستطيع الدولة اتخاذها في حال لم تف الشركات بالتزاماتها. كما أن الاتفاق لا يأخذ بعين الاعتبار سلسلة من الحالات التي قد تنشأ مستقبلا وتنعكس على قطاع الغاز، بمعنى أن الاتفاق لا يضمن قدرة الدولة على التدخل في حالات عديدة، وهذا «خطر وأمر مستفز»، كما ورد في الموقف التلخيصي لجمعية «ماغاما يروكا» (المنهجية الخضراء).

ويقول المعترضون أن الاتفاق يثبت حالة الاحتكار الكبير في قطاع الغاز، ويبقيه من دون منافسة، ومن دون رقابة، ومع تفعيل البند ٥٢، والالتفاف على صلاحيات مفوض القيود الاقتصادية، فالدولة تنازلت عن كل مطالبها التي منها ما تنص عليه أنظمة وقوانين، في كل ما يتعلق بالقيود الاقتصادية. وعمليا تشرعن الدولة مسارا غير قانوني، بإفساح المجال أمام عدم المنافسة في قطاع الغاز.

ويرى المعترضون، مثلا، أن الاتفاق على أن تبيع شركة «ديلك» أسهمها في حقل «تمار» لا يعني تفكيك احتكارها الضخم، نظرا لسيطرتها على ٤٠٪ من أسهم حقل «لفياتان» الأكبر من بين الحقول التي تسيطر عليها إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى أسهمها في حقول صغيرة أخرى. يضاف إلى هذا أن الاتفاق ينص على أن شركة «ديلك» ستبيع أسهمها في حقل «تمار» خلال ست سنوات، وليس فوريا مع توقيع الاتفاق.

كذلك فإن الاتفاق مع شركة «نوبل إنيرجي» الأميركية، الذي يخفض نسبة أسهمها من ٣٦٪ إلى ٢٥٪ في حقل «تمار»، هو أيضا لا يؤثر على حجم احتكارها في قطاع الغاز الإسرائيلي، لأنها تملك ٤٠٪ من أسهم حقل «لفياتان». ويرى المعترضون أن الشركة الأميركية هي الشركة الوحيدة التي سيكون بملكيتها هذا الحجم من الاحتكار المتشعب، بعد أن تبيع «ديلك» أسهمها في «تمار»، رغم أن هذا ليس كافيا لتقليص احتكار «ديلك».

وفي ما يتعلق برفع الرقابة على الأسعار، يرى المعترضون أن عدم وجود رقابة على الأسعار، جعلها عالية منذ الآن، خاصة في ما يتعلق بالسوق الإسرائيلي. كما أن بنود الاتفاق لا تضمن تخفيض الأسعار، لا بل تفسح المجال أمام ارتفاعها بشكل دائم، طالما أن الأسعار ستكون مرتبطة بالتضخم المالي. ويركز المعترضون بشكل خاص على الاتفاقية المبرمة بين شركات الغاز، وشركة الكهرباء الإسرائيلية الرسمية، إذ تؤكد كافة الجهات الاقتصادية، أن السعر الذي تدفعه شركة الكهرباء أعلى من معدل الأسعار في الأسواق العالمية، وفي نهاية المطاف فإن من سيتكبد هذا الفارق في الأسعار هو جمهور المستهلكين في إسرائيل.

وينقض المعترضون ادعاء نتنياهو وحكومته بشأن ما يسمى «الخطر على احتياطي الطاقة»، كما ورد في ادعاءات نتنياهو، وأشاروا إلى وجود عدة حقول غاز في البحر الأبيض المتوسط، وليس حقلا واحدا، مخصص لبيعه للسوق الإسرائيلي. ويرى المعترضون، أن الحكومة أبقت عمليا على خط أنبوب واحد.

تصدير الغاز

مع اكتشاف حقول الغاز تباعا في البحر الأبيض المتوسط، ظهرت التوقعات الاقتصادية المستقبلية لإسرائيل، وأولها مدى مساهمة قطاع الغاز في رفع نسب النمو الاقتصادي في إسرائيل. وهذا الانعكاس، حسب التقارير الاقتصادية، ظهر بشكل جزئي في النصف الثاني من العام ٢٠١٣، وفي العامين الماضيين، إلا أنه بقي أقل من ١٪.

الغاز الإسرائيلي في خدمة التمدد الإقليمي

والأمر الأساس الموازي، هو حجم مداخيل خزينة الدولة من الغاز، فحتى الأشهر الأولى من العام الماضي ٢٠١٥، كانت التوقعات الاقتصادية تشير إلى أن اجمالي المداخيل سيصل إلى ٧٠ مليار دولار، على مدى ٣٠ عاما، وبالأساس من تصدير الغاز، لأن السوق الإسرائيلي صغير نسبيا، أمام حجم مخزون الحقول المكتشفة، ويقدر بنحو ألف مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

وبناء عليه، فإنه بموازاة التأكد من الحقول وحجمها بدأت التفكير بعنوان تصدير الغاز الإسرائيلي، وأولها دول الجوار، نظرا لقلة تكلفة نقل الغاز نسبيا، إذ سيكون عبر أنابيب بحرية أو برية، وجرى الحديث بداية عن السلطة الوطنية الفلسطينية، ومصر والأردن، ولاحقا جرى الحديث عن قبرص واليونان وتركيا، قبل الحديث عن دول أوروبية ومناطق أخرى في العالم.

إلا إنه في الأشهر الأخيرة ظهرت تطورات «سلبية وأخرى ايجابية» من منظور إسرائيلي، لم تكن متوقعة، وأهم التطورات «السلبية» من ناحية إسرائيل، انهيار أسعار النفط في العالم في الأشهر الأخير، من مستوى لامس ١٢٠ دولارا حتى قبل عامين، إلى ما دون ٣٠ دولارا، ليعلوا من جديد عند مستوى ٣٥ دولارا للبرميل الواحد، لدى إعداد هذا التقرير، في نهاية شباط ٢٠١٦.

وهذا الانهيار في الأسعار قاد عمليا إلى تخفيض أسعار الغاز في الأسواق العالمية. ويضاف إلى «التطورات السلبية» من ناحية إسرائيل، هو المعارضة الشعبية والسياسية في الأردن التي فيها صوت المعارضة

خلال مرافعته الشفهية أمام المحكمة العليا يوم ١٤ شباط ٢٠١٦، كرر نتنياهو عمليا النقاط المركزية، الواردة هنا، إلا أنه ادعى أنه بسبب التأخير، فإن الأردن ألغى اتفاقية الغاز مع إسرائيل، بعد التوصل إلى تفاهمات عامة حولها. ولكن بعد انتشار الخبر، تأكد في وسائل الإعلام الأردنية، ومنها صحيفة «الغد» في عددي يومي ١٥ و١٦ شباط ٢٠١٦، أن الاتفاق لم يتم الغاؤه، وهو ما زال مطروحا وقيد الفحص، فيما تطالب أوساط أردنية بإلغائه، من حيث المبدأ، وليس بفعل التأخير الذي حصل في إسرائيل، كما يدعي نتنياهو.

وصل إلى قبة البرلمان. وأيضا في مصر، إلا أنه إلى جانب المعارضة، فقد ظهر ما لم تتوقعه إسرائيل من قبل، وهو اكتشاف حقل غاز ضخم جدا، في شهر آب من العام ٢٠١٥، وهناك من وصفه بـ «البحر»، ومخزونه يصل إلى ضعف مخزون حقل «لفياتان»، ويقدّر بنحو ٨٥٠ مليار متر مكعب، وهو ما يقارب مخزون إجمالي جميع الحقول التي تسيطر عليها إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط.

والهلع الإسرائيلي من هذا النبأ، ظهر يومها بانخفاض حاد في أسهم الغاز في البورصة الإسرائيلية بنسبة قاربت ٢٥٪، ولكن تم لجم هذا التراجع، بعد اتضاح أن البدء باستخراج الغاز من الحقل المصري سيحتاج إلى بضع سنوات، ما يعني أنه في حال تم توقيع اتفاق مع إسرائيل، فإنه سيسري لبضع سنوات. يضاف إلى هذا أن الحقل المصري لن يكون مزودا للسوق المصري فقط، بل أيضا سيكون منافسا على دول الجوار التي تخطط إسرائيل لبيعها الغاز.

وجانب آخر متعلق بآثار اكتشاف الغاز المصري، هو أن شركات إسرائيلية معنية باستئجار محطة مصرية لتجميع وتخزين الغاز قبل تصديره، قريبة من شواطئ صحراء سيناء على البحر الأبيض المتوسط، ما سيقلص التكلفة لبناء محطات كهذه، ولكن اكتشاف الغاز المصري وضع فرضية أن تكون مصر بحاجة إلى هذه المحطة، وأن لا تؤجرها للشركات الإسرائيلية.

أما «التطورات الايجابية» من منظور إسرائيلي، فهي اهتمام كل من قبرص رغم صغرها، واليونان بالغاز الإسرائيلي. وبموازاة ذلك، فقد تفجرت أزمة كبيرة بين روسيا وتركيا، على خلفية المواقف من سورية، وخاصة بعد إسقاط تركيا لطائرة روسية في الأجواء السورية في الأسابيع الأخيرة من العام الماضي ٢٠١٥. وما رأته إسرائيل فورا، أن روسيا هي مزود الغاز الأكبر لتركيا، وأن اتفاقيات الاستيراد باتت في موضع خطر، أقلق تركيا كثيرا.

واستنادا إلى تقارير إسرائيلية، لاقت ما يدعمها من تصريحات تركية، فإن سعي الجانبين الإسرائيلي والتركي، لإنهاء «الأزمة السياسية» المعلنة بينهما، منذ ست سنوات تقريبا، على خلفية مجزرة أسطول الحرية في نهاية أيار ٢٠١٠، يقف في خلفيتها أن تركيا باتت معنية بشراء الغاز من الحقول التي تسيطر عليها إسرائيل.

وحسب تقارير إسرائيلية، فإن شركات إسرائيلية وأخرى تركية، تضغط على حكومتي الجانبين بالدفع نحو تقدم العلاقات بينهما، بهدف إبرام صفقة لشراء الغاز من الحقول التي تسيطر عليها إسرائيل، إذ حسب إسرائيل، فإن تركيا تتخوف من أن يؤدي تصعيد أزمتها مع روسيا إلى توقف الأخيرة عن تزويدها بالغاز.

ونذكر في هذا السياق، أنه على الرغم من «الأزمة السياسية» المعلنة بين الجانبين الإسرائيلي والتركي، إلا أن العلاقات التجارية بينهما واصلت ازدهارها، وسجلت في العام الماضي ٢٠١٤ ذروة جديدة. وحسب التقارير الإسرائيلية، فإن التبادل التجاري بين الجانبين وصل إلى ما يقارب ٦,٨ مليارات دولار، منه ٢,٨ مليار دولار حجم الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا، بينما استوردت إسرائيل من تركيا ما يعادل ٤ مليارات دولار.

ويقول تقرير الصادرات الإسرائيلي الذي صدر في نهايات العام ٢٠١٥، إن الصادرات إلى تركيا ارتفعت من العام ٢٠٠٠ إلى العام ٢٠١٤، بما نسبته ٥٣٤٪، من ٤٣٤ مليون دولار في العام ٢٠٠٠ إلى ما قيمته ٢,٨ مليار دولار في العام الماضي. وفي حين أن الصادرات إلى تركيا شكلت في العام ٢٠٠٠ ما نسبته ١,٤٪ من اجمالي الصادرات الإسرائيلية، فقد شكلت في العام ٢٠١٤ ما نسبته ٤٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية.

وكان الأردن قد وقع على مذكرة تفاهمات أولية في شهر أيلول من العام ٢٠١٤، وكان من المفروض أن يتم التوقيع على الاتفاق النهائي في شهر حزيران من العام التالي ٢٠١٥، إلا أن هذا لم يتم. وفي حين أن نتنياهو ادعى أمام المحكمة العليا، كما سبق وذكر هنا، بأن الأردن ألغى الاتفاقية بسبب التأخير الناجم عن موقف مفوض القيود الاقتصادية، فإن الأردن أعلن في اليوم التالي أن الاتفاقية ما تزال مطروحة، وأن التأخير نابع من أن الأردن يجري مفاوضات جديدة مع شركة «نوبل إنيرجي» حول الأسعار، خاصة وأن للأردن خيارات أخرى.

قضية الغاز إلى الأردن

أما قضية احتمال تصدير الغاز إلى الأردن، فقد أخذت أبعادا سياسية عديدة، لعبت فيها الولايات المتحدة دورا مركزيا، خاصة وأن الأردن أبرم الاتفاق مع شركة «نوبل إنيرجي» الأميركية، ليتبين لاحقا أن أحد عرّابي الصفقة، وزير الخارجية الأميركي جون كيري، يمتلك أسهما في الشركة تقدّر بمليون دولار، إضافة إلى مساهمة مسؤولين وحيتان مال أميركان آخرين. لذا لم يكن صدفة أن السفارة الأميركية في عمان لعبت دورا.

وكان الأردن قد وقع على مذكرة تفاهمات أولية في شهر أيلول من العام ٢٠١٤، وكان من المفروض أن يتم التوقيع على الاتفاق النهائي في شهر حزيران من العام التالي ٢٠١٥، إلا أن هذا لم يتم. وفي حين أن نتنياهو ادعى أمام المحكمة العليا، كما سبق وذكر هنا، بأن الأردن ألغى الاتفاقية بسبب التأخير الناجم عن موقف مفوض القيود الاقتصادية، فإن الأردن أعلن في اليوم التالي أن الاتفاقية ما تزال مطروحة، وأن التأخير نابع من أن الأردن يجري مفاوضات جديدة مع شركة «نوبل إنيرجي» حول الأسعار، خاصة وأن للأردن خيارات أخرى.

ويقول تحقيق لصحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، ونشر بعد أشهر قليلة من توقيع مذكرة التفاهمات، «إن من وقف من خلف الاتفاق ودفع به بقوة، من أجل استكماله، كان وزير الخارجية الأميركي، فقد عمل جون كيري على دفع الصفقة، الذي أجرى محادثات مع ممثلي الأردن وإسرائيل وشجعهم على التوصل إلى اتفاق، وكان الدعم الأميركي ملموسا على طول الاتصالات، فمن ناحية الأميركان فإن الاتفاق هو عملية استراتيجية، وعامل يساعد على الاستقرار». وهذا التقييم الصحافي كان قبل ظهور معلومات تشير إلى جانب مساهمة مسؤولين أميركان في «نوبل إنيرجي».

وتضيف الصحيفة قائلة، إن المخطط الرئيسي للصفقة، ومن رافق المفاوضات في كل مراحلها، قبل مذكرة التفاهمات، كان السفير الأميركي في الأردن، حتى شهر أب ٢٠١٤، ستيورات جونز، وتقول الصحيفة، إن «السفير كان حاضرا في غالبية اللقاءات بين وفد شركة «لفياتان»، وممثلي الأردن. وعلى الرغم من أنه أنهى ولايته في منصبه في ذلك الشهر، فقد كان جونز حاضرا في حفل التوقيع على مذكرة التفاهمات، الذي جرى في السفارة الأميركية في عمان، ولربما كخطوة رمزية للرعاية الأميركية لكل هذه العملية».

ورأت جهات أردنية وأخرى إسرائيلية، أن سعي الأردن للتوقيع مع شركة أميركية بالذات، كان الهدف منه عدم التوقيع مع شركة إسرائيلية مباشرة، إلا أن «ذي ماركر» ادعت أنه تمت بلورة الصفقة، بشكل تكون فيها البصمة الإسرائيلية على الصفقة بحدها الأدنى، «فالحساسية في الجانب الأردني عالية جدا، فالأردنيون ليسوا معنيين بمعرفة مصدر الغاز الذي يصل إلى المملكة، وأرادوا أن يكون التوقيع بأكثر ما يكون من هدوء».

في الملخص، فإنه أمام حالة عدم استقرار أسواق النفط، واكتشاف المزيد من حقول الغاز في البحر الأبيض المتوسط، وأيضا في بحار ومناطق أخرى في المنطقة القريبة من الشرق الأوسط. إضافة إلى العراقيل التي يواجهها كل واحد من عناوين الصادرات الإسرائيلية، فإن مستقبل وحجم الصادرات الإسرائيلية سيبقى تحت ستار من الضبابية على الأقل في العام الجاري والمقبل. وهذا ينعكس بالتالي على التوقعات من قطاع الغاز بالتأثير على مجمل الاقتصاد الإسرائيلي.